الأمم المتحدة
A/CONF.243/2025/1
الجمعية العامة
Distr.: General
4 August 2025
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين

إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين

مذكرة من الرئيسين المشاركين

يتشرف الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين بأن يحيلا نصَ إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، بصيغته الواردة في مرفق هذه المذكرة.

080825 080825 25-12618 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

إعلان نيويورك بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين

بيانٌ صادر عن الرئيسين المشاركين للمؤتمر: الجمهورية الفرنسية والمملكة العربية السعودية

وعن الرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة:

المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة إسبانيا، وجمهورية إندونيسيا، وأيرلندا، وجمهورية إيطاليا، وجمهورية البرازيل الاتحادية، والجمهورية التركية، وجمهورية السنغال، ودولة قطر، وكندا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومملكة النرويج، والولايات المتحدة المكسيكية، واليابان، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية.

1 - اجتمعنا، نحن القادة والممثلون، في الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من 28 إلى 30 تموز/يوليه 2025 في لحظةٍ تاريخية فارقة بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

2 - واتفقنا على اتخاذ إجراء جماعي لإنهاء الحرب في غزة، وتحقيق تسويةٍ عادلة وسلمية ودائمة للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس التنفيذ الفعّال لحل الدولتين، وبناءِ مستقبل أفضل للفلسطينيين والإسرائيليين وجميع شعوب المنطقة.

3 - لقد سلّطت التطورات الأخيرة الضوء مجدّداً، وأكثر من أي وقت مضى، على الخسائر البشرية المروّعة والتداعيات الخطيرة لاستمرار النزاع في الشرق الأوسط على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وما لم تُتّخذ تدابير حاسمة للمضي نحو تنفيذ حل الدولتين وتتوافر ضماناتٌ دولية قوية، فسيتعمّق النزاع ويظل السلام الإقليمي بعيد المنال.

4 - وقد كرّرنا الإعراب عن إدانتنا لجميع الهجمات التي يشنها أيُّ طرف على المدنيين، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والهجمات العشوائية، وجميع الهجمات ضد الأعيان المدنية، وأعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير. ونذكّر بأن أخذ الرهائن محظورٌ بموجب القانون الدولي. ونؤكد من جديد رفضنا لأي إجراءات تفضي إلى تغييرات في الإقليم أو تغييرات ديمغرافية، بما في ذلك التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، الذي يشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. وندين الهجمات التي ارتكبتها حركة حماس ضد المدنيين في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. كما ندين هجمات إسرائيل على المدنيين في غزة وعلى البنى التحتية المدنية والحصارَ والتجويع، وهي الأمور التي أدت إلى كارثة إنسانية فادحة وأزمة حماية طاحنة. وما من شيء يسوّغ الخروقات التي تشكّل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، وقد شدّدنا على ضرورة المساءلة.

5 - إنّ الحرب والاحتلال والإرهاب والتهجير القسري لا يمكن أن تحقّق سلاماً أو أمناً. فلا يتحقّق ذلك إلا بالحل السياسي وحده. وإنهاء النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني وتنفيذ حلّ الدولتين هو السبيل الوحيد إلى تلبية التطلعات المشروعة، وفقاً للقانون الدولي، للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وهو أفضل وسيلة إلى وقف العنف بجميع أشكاله وأيّ دور مُزعزِع للاستقرار تقوم به جهاتٌ فاعلة من غير الدول، وإلى وضع حدٍّ للإرهاب والعنف بجميع أشكاله، وضمان الأمن للشعبين والسيادة للدولتين وكفالة أن يسود السلام والازدهار ويتحقّق الاندماج الإقليمي لما فيه خير شعوب المنطقة كافة.

6 - وبناءً على ذلك، التزمنا باتخاذ خطواتٍ ملموسة ومحدَّدة زمنياً لا رجعة فيها من أجل تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، بغية التوصل من خلال إجراءات عملية وبأسرع ما يمكن إلى تجسيد دولةٍ فلسطينية مستقلة ديمقراطية تتمتع بالسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء اقتصادياً، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، بما يتيح الاندماج الإقليمي الكامل والاعتراف المتبادل.

7 - واتفقنا على أن ندعم ذلك الهدف وأن ندعم، في إطار عملية محدَّدة زمنياً، إبرام وتنفيذ اتفاق سلامٍ عادل وشامل بين إسرائيل وفلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، ينهي الاحتلال ويحلّ جميع المسائل العالقة ومسائل الوضع النهائي وينهي كلّ المطالبات، بما يحقق السلام العادل والدائم ويضمن الأمن للجميع ويفضي إلى تمكين الاندماج الإقليمي الكامل والاعتراف المتبادل في الشرق الأوسط، في ظل الاحترام الكامل لسيادة الدول كافة.

إنهاء الحرب في غزة وتأمين ترتيبات اليوم التالي للفلسطينيين والإسرائيليين

8 - لا بد أن تنتهي الحرب في غزة الآن. ولقد أعربنا عن دعمنا للجهود التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة من أجل حث الطرفين على العودة فوراً إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بجميع مراحله بما يفضي إلى الوقف الدائم للأعمال العدائية، والإفراج عن كل الرهائن، وتبادل السجناء الفلسطينيين، وإعادة رفات جميع المتوفين، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، وكرّرنا تأكيد عزمنا على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، لا بد أن تحرّر حركةُ حماس جميع الرهائن.

9 - وطالبنا بإيصال المساعدات الإنسانية بشكلٍ فوري وآمن وغير مشروط ودون عوائق وعلى نطاق واسع عبر جميع المعابر وفي كافة أنحاء قطاع غزة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبما يتمشى مع مبادئ العمل الإنساني. ويجب أن يشمل ذلك الرفعَ الفوري للقيود وقيام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بفتح المعابر الحدودية واستئنافَ إمدادات الطاقة وإدخال الوقود واللوازم الطبية والغذاء والماء وغير ذلك من المستلزمات الأساسية. وقد أكدنا مجدداً وجوب حماية أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وتمكينهم من أداء واجباتهم بفعالية. وأكدنا رفضنا لأيّ استخدام للتجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهو أمرٌ محظور بموجب القانون الدولي، وأهميةَ التحرك الفوري للتصدي لحالات الجوع المتزايدة بسرعة ومنع انتشار المجاعة في غزة.

10 - إنّ غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية ويجب توحيدها مع الضفة الغربية. ويجب ألا يكون ثمة أي احتلال أو حصار أو انتقاص من الإقليم أو تهجير قسري.

11 - ويجب أن تكون الحوكمة وإنفاذ القانون والأمن في جميع الأراضي الفلسطينية بيد السلطة الفلسطينية وحدها، على أن تتلقى الدعمَ الدولي المناسب. ولقد رحبنا بسياسة "دولة واحدة، وحكومة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد" التي تعتمدها السلطة الفلسطينية وتعهّدنا بتقديم الدعم لتنفيذها بسبل منها العملية اللازمة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ينبغي أن تكتمل في إطار آليةٍ متفق عليها مع الشركاء الدوليين وفي غضون مدة زمنية محدّدة. وفي سياق إنهاء الحرب في غزة، يجب على حركة حماس إنهاء حكمها في غزة وتسليم أسلحتها إلى السلطة الفلسطينية، في ظل مشاركة ودعم دوليين، بما يتمشى مع هدف تحقيق دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

12 - ولقد أيّدنا التنفيذ العاجل لخطة إعادة الإعمار التي طرحتها البلدان العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لإتاحة التعافي المبكر وإعادة الإعمار في قطاع غزة، مع ضمان بقاء الفلسطينيين في أرضهم. وشجعنا، في هذا الصدد، جميع الدول والشركاء الإقليميين والدوليين على المشاركة بصورة فاعلة في مؤتمر التعافي وإعادة الإعمار في غزة المقرر عقده قريباً في القاهرة.

13 - وبعد وقف إطلاق النار، يجب أن تُنشأ على الفور لجنةٌ إدارية انتقالية تعمل في غزة تحت مظلة السلطة الفلسطينية.

14 - ولقد حثثْنا الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتِها والمنظمات الدولية على توفير الموارد والمساعدات على نطاق واسع لدعم التعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك من خلال صندوقٍ استئماني دولي لإعادة الإعمار مخصَّص لهذا الغرض. وأكّدنا دور الأونروا الذي لا غنى عنه وأعربنا عن التزامنا بمواصلة دعم الوكالة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك بتقديم التمويل المناسب، ورحّبنا بالتزامها وبجهودها المستمرة من أجل تنفيذ توصيات تقرير كولونا. وعند التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يُتفَق عليه وفق القرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ستقوم الأونروا بتسليم خدماتها الشبيهة بالخدمات الحكومية في الأرض الفلسطينية إلى مؤسسات فلسطينية مُمكَّنة ومُجهزة.

15 - ولقد أيّدنا نشر بعثةٍ دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار بناءً على دعوة من السلطة الفلسطينية وتحت رعاية الأمم المتحدة وبما يتمشى مع مبادئها، استناداً إلى قدرات الأمم المتحدة القائمة، وبتكليف من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع تزويدها بالدعم الإقليمي والدولي المناسب. ورحبنا بالاستعداد الذي أبدته بعض الدول الأعضاء للمساهمة بقوات.

16 - وستقوم هذه البعثة، التي يمكن إدخال تغييراتٍ عليها حسب الاحتياجات، بتوفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين، وستدعم نقل مسؤوليات الأمن الداخلي إلى السلطة الفلسطينية، وتقدّم دعمَ بناء القدرات للدولة الفلسطينية وقواتها الأمنية وضمانات أمنية لكل من فلسطين وإسرائيل، بما في ذلك رصد وقف إطلاق النار وأي اتفاق سلام يُبرم في المستقبل، في ظل الاحترام الكامل لسيادتهما.

17 - وقد التزمنا بدعم الحكومة الفلسطينية وقوات الأمن الفلسطينية، من خلال برنامج للتمويل من الشركاء الإقليميين والدوليين، بالتدريب الملائم والمعدات والفحص والمشورة المناسبة، استناداً إلى تجارب بعثات مثل المنسق الأمني التابع للولايات المتحدة، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة إلى الأرض الفلسطينية، وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في رفح.

18 - والتزمنا أيضاً بدعم التدابير والبرامج التي تكافح نزعة التطرف، والتحريض، وتجريد الآخر من آدميته، والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، والتمييزَ، وخطاب الكراهية في جميع المنصات ولدى مختلف الجهات الفاعلة، والتي تعزّز ثقافة السلام في المدارس في إسرائيل وفلسطين، وبدعم إشراك المجتمع المدني والتحاور معه. ورحّبنا بالجهود الجارية من أجل تحديث المناهج الدراسية الفلسطينية، وأهبنا بإسرائيل أن تبذل جهودا مماثلة. وأيّدنا إنشاء آلية رصد دولية للتحقّق من التزام الطرفين بهذه الأهداف.

تمكين دولة فلسطينية ذات سيادة تمتلك مقومات البقاء اقتصادياً وتعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل

19 - أعدنا تأكيد دعمنا الثابت، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتنفيذ حل الدولتين بحيث تعيش دولتا فلسطين وإسرائيل الديمقراطيتان ذواتا السيادة جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدودهما الآمنة والمعترف بها على أساس حدود عام 1967، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس.

20 - ورحّبنا بالتزامات الرئيس الفلسطيني محمود عباس التي أعرب عنها باسم فلسطين في رسالته المؤرخة 9 حزيران/يونيه 2025، بما في ذلك الالتزام بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وبالاستمرار في رفض العنف والإرهاب. كما رحّبنا بتصريح الرئيس عباس بأن الدولة الفلسطينية ينبغي أن تكون الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الأمن في أراضيها، ولكن لا نية لديها لأن تكون دولةً عسكرية وهي مستعدة للعمل على ترتيبات أمنية تكون مفيدة لجميع الأطراف، مع الاحترام الكامل لسيادتها وما دامت تحظى بحماية دولية.

21 - وأكّدنا من جديد ضرورة أن تواصل السلطةُ الفلسطينية تنفيذ برنامجها الإصلاحي ذي المصداقية - بدعم دولي، لا سيما من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، مع التركيز على الحوكمة الرشيدة والشفافية والاستدامة المالية ومكافحة الخطاب التحريضي وخطاب الكراهية وعلى توفير الخدمات وتهيئة مناخ مواتٍ للأعمال التجارية وتحقيق التنمية.

22 - ورحّبنا أيضاً بالتزام الرئيس عباس بإجراء انتخابات عامة ورئاسية ديمقراطية وشفافة تُعقد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في غضون عام برعايةٍ دولية، بما يتيح التنافسَ الديمقراطي بين الأطراف الفلسطينية الملتزِمة باحترام البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الدولة الواحدة والحكومة الواحدة والقانون الواحد والسلاح الواحد، ويسمح بتولي جيلٍ جديد من الممثلين المنتخبين زمام المسؤولية. وبناءً على دعوة من السلطة الفلسطينية، التزم الاتحادُ الأوروبي بمواصلة دعم العملية الانتخابية.

23 - ودعونا القيادة الإسرائيلية إلى إصدار التزامٍ علني واضح بحلّ الدولتين، بما يشمل دولة فلسطينية ذات سيادة تتوافر لها مقومات البقاء، وإلى الوقف الفوري للعنف والتحريض ضد الفلسطينيين، والكف فورا عن جميع أنشطة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي والضم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإعلان تخليها عن أي مشاريع ضم أو سياسات استيطان، ووقف عنف المستوطنين، بما في ذلك من خلال تنفيذ القرار 904 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وسنّ تشريع لمعاقبة وردع المستوطنين العنيفين وأفعالهم غير القانونية.

24 - ودَعونا كلا الجانبين إلى بذل الجهود الرامية إلى أن تلتزم أحزابهما السياسية بمبدأي نبذ العنف والاعتراف المتبادل وبحلّ الدولتين.

25 - وأعدنا تأكيد دعمنا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقد لاحظنا عدم وجود مفاوضاتٍ جارية بين الطرفين وأن الإجراءاتِ الانفرادية غير القانونية تشكّل تهديداً وجودياً لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، فأكّدنا مجدداً أن الاعتراف بدولة فلسطين وتجسيدَها عنصرٌ أساسي لا غنى عنه لتحقيق حلّ الدولتين، مع التذكير بأن الاعتراف قرارٌ سيادي تتخذه كلُّ دولةٍ منفردة. كما أن قبول دولة فلسطين عضواً

كامل العضوية في الأمم المتحدة عنصرٌ لا غنى عنه من عناصر الحل السياسي الكفيل بإنهاء النزاع، مما سيمكّن من تحقيق الاندماج الإقليمي الكامل.

26 - والتزمنا بحشد الدعم السياسي والمالي للسلطة الفلسطينية بينما هي تمضي قدماً بإصلاحاتها، وذلك لمساعدتها على تعزيز قدراتها المؤسسية وتنفيذ برنامجها الإصلاحي وعلى الاضطلاع بمسؤولياتها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحقيقاً لهذا الغرض، دعونا المزيد من الدول إلى الالتزام بزيادة الدعم المالي، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والمانحين الآخرين، كما دعونا إلى عقد اجتماع دولي للمانحين في أقرب وقت ممكن.

27 - واتفقنا على تعزيز التنمية الاقتصادية الفلسطينية وعلى تيسير التجارة وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني. ودعونا إلى رفع القيود المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول وإلى الإفراج الفوري عن عائدات الضرائب الفلسطينية المحتجزة، والتزمنا بمراجعة بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية (1994) وبوضع إطار جديد لتحويل إيرادات المقاصة يفضي إلى تولي الفلسطينيين المسؤولية عن الضرائب، فضلاً عن الدمج الكامل لفلسطين في النظام النقدي والمالي الدولي وضمان علاقات مستدامة مع المصارف المراسِلة على المدى الطويل.

حماية حل الدولتين من التدابير الانفرادية غير القانونية

28 - أكدنا أن الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترامهما ركنٌ أساسي للسلام والأمن في المنطقة.

29 - والتزمنا بحماية جهود السلام من مخربيها المحتملين الذين يسعون إلى عرقلة تنفيذ حل الدولتين من خلال اتخاذ التدابير الانفرادية غير القانونية وارتكاب أعمال العنف.

30 - وأعدنا تأكيد معارضتنا الشديدة لجميع الأعمال غير القانونية التي تقوّض، من كلا الجانبين، قابلية حل الدولتين للتنفيذ، بما فيها الأنشطة الاستيطانية، وأعربنا عن التزامنا باتخاذ تدابير ملموسة، وفقاً للقانون الدولي وتمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024، للمساعدة على إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والتصدي لسياسة الاستيطان غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وسياسات وتهديدات التهجير القسري والضم.

31 - ودعونا إلى الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس دون تغيير، ونحن نؤكّد على الدور الرئيسي للوصاية الهاشمية في هذا الصدد، وعلى الدعم الذي يحظى به دور مديرية المسجد الأقصى المبارك وشؤون القدس التي يديرها الأردن.

32 - والتزمنا باعتماد تدابير تقييدية ضد المستوطنين المتطرفين العنيفين وضد الكيانات والأفراد الذين يدعمون المستوطناتِ غير القانونية، وفقاً للقانون الدولي.

33 - والتزمنا باعتماد تدابير محدّدة الهدف، وفقاً للقانون الدولي، ضد الكيانات والأفراد الذين يتصرفون بشكل يتنافى مع مبدأ تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، من خلال استعمال العنف أو أعمال الإرهاب، وبما يخالف القانون الدولي.

تحقيق الاندماج الإقليمي من خلال إنهاء النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني

34 - الاندماج الإقليمي وتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة هدفان مترابطان. ولا بد من إنهاء النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي هو جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، لكي يتحقق السلام والاستقرار والاندماج على الصعيد الإقليمي. فلا سبيل إلى إقامة علاقات طبيعية بين شعوب المنطقة ودولها وإلى التعايش بينها إلا بإنهاء الحرب في غزة، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وإنهاء الاحتلال، ونبذ العنف والإرهاب، وتجسيد دولةٍ فلسطينية ديمقراطية مستقلة تتمتع بالسيادة، وإنهاء احتلال جميع الأراضي العربية، وتوفير ضمانات أمنية قوية لكل من إسرائيل وفلسطين.

35 - وقد اتفقنا على اتخاذ خطواتٍ ملموسة نحو تعزيز الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي والتعاون بين دول المنطقة كافة، تُربط بتنفيذ حل الدولتين بشكل لا رجعة فيه.

36 - وأهبنا بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء إلى العودة، بدعمٍ وإشراف دوليين وضماناتٍ دولية، إلى استئناف المفاوضات بحسن نية وإرادة صادقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار المدعومين بتأكيدات متبادلة من الجانبين.

37 - واتفقنا على أن ندعم، بالتوازي مع إبرام اتفاق سلام بين فلسطين وإسرائيل، تجدُّد المساعي على المسارين السوري- الإسرائيلي واللبناني- الإسرائيلي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما ينهي جميع المطالبات.

38 - والتزمنا بتمهيد الطريق لتدشين "يوم للسلام" في المستقبل استناداً إلى مبادرة السلام العربية و "حزمة دعم السلام الأوروبية" وغيرهما من المساهمات الدولية، وهو اليوم الذي سيأتي بثمار واضحة للفلسطينيين والإسرائيليين وللمنطقة برمتها، بما في ذلك في مجالات التجارة والبنية التحتية والطاقة، ويمكّن الاندماج الإقليمي، بما يؤدي إلى هيكل إقليمي للأمن يعزّز ويحترم حقوق جميع الشعوب وسيادة كل الدول.

39 - وفي هذا الصدد، قررنا أن نستطلع، في سياق تجسيد الدولة الفلسطينية ذات السيادة، إنشاء هيكل أمني إقليمي يمكن أن يوفر ضمانات أمنية للجميع، استناداً إلى تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يمهد الطريق لشرق أوسط أكثر استقراراً وأمناً، فضلاً عن إطار إقليمي ودولي يوفر الدعم المناسب لحل قضية اللاجئين، مع التأكيد على حق العودة.

40 - ونحن مصمّمون على ضمان أن تشكّل القرارات المتخذة في هذا المؤتمر نقطةَ تحول يتم من خلالها حشد المجتمع الدولي ككل، على الصُعد السياسي والاقتصادي والمالي والأمني، من أجل المضي قدماً نحو تحقيق مستقبل مشرق طال انتظاره يجلب الخير للدول كافة والشعوب قاطبة.

41 - وقد قرّرنا تكليف الرئيسين المشاركين للمؤتمر والرؤساء المشاركين للأفرقة العاملة، بما في ذلك في سياق التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين، بأن يكونوا بمثابة آلية دولية لمتابعة أهداف هذا المؤتمر والالتزامات التي قُطعت خلاله. واتفقنا على حشد المجتمع الدولي على مستوى القادة لحثهم على الاصطفاف حول هذه الالتزامات، وذلك على هامش الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة المتوخى عقدها في أيلول/سبتمبر 2025.

42 - ويجسّد هذا الإعلان ومرفقه الوارد في الوثيقة A/CONF.243/2025/1/Add.1 نواتج عمل الأفرقة العاملة الثمانية التي شُكّلت في إطار المؤتمر، وهما يضعان إطاراً شاملاً وقابلاً للتطبيق لتسوية

قضـية فلسـطين بالوسـائل السـلمية وتنفيذ حل الدولتين. وتعكس تلك النواتج مقترحاتٍ شـملت مختلف الأبعاد السياسـية والأمنية والإنسـانية والاقتصـادية والقانونية وتلك المتعلقة بالسـردية الاسـتراتيجية، وهي تشكّل خطةَ عمل عمليةً ومحدَّدة زمنياً تهدف إلى توجيه التعاون والتنفيذ الدوليين والتنســيق التشــغيلي وجهود المتابعة، وصولاً إلى تنفيذ حل الدولتين وتحقيق الاندماج الإقليمي الكامل.